



تحديات المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات

د. ناصر نوري الفيتوري

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد/ جامعة عمر المختار
Naser.N_Elfituri@outlook.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم التحديات التي تواجه المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين الليبيين المشتغلين فقط بمدينة بنغازي ، حيث تم التطرق الى المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وارتباطها بمفهوم المراجعة الخارجية الالكترونية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة من خلال استبانة اعدت لذلك و تم توزيعها على عينة الدراسة وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار ابعاد الدراسة.

وقد توصلت الدراسة وإجماع كامل من المشاركين في عينة الدراسة الى ان أهم تحديات المراجع الخارجي الليبي تمثلت في مشاكل تتعلق بالمهنة نفسها ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالتأهيل العلمي والعملية للمراجع الخارجي الليبي. وكانت اهم توصيات الدراسة هي ضرورة وجود أجسام مهنية حقيقة قادرة على تنظيم المهنة بدون قيد او شرط لنهضة مهنة المراجعة والرقي من مستوى اداء المراجع الخارجي الليبي تكنولوجيا.





نظرا للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات التي يشهدها العالم ، والتي أثرت على النظم الادارية والمحاسبية بالوحدات الاقتصادية في معالجة بياناتها وتسيير أعمالها و تصنيع منتجاتها وتقديم خدماتها والربط بين الأطراف المختلفة المتفاعلة معها ونتيجة للعلاقة الوطيدة بين مهنة المراجعة والمحاسبة انعكس هذا الاستخدام على مهنة المراجعة في كيفية الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات بتأكيد الثقة والمصادقية ، ونتيجة لحلول المعالجة الالكترونية محل اليدوية التقليدية للبيانات المالية ومن أجل توفير معلومات عالية الجودة ذات مصداقية و موثوقية تفي باحتياجات المستخدمين للبيانات المالية ، لا بد من تحسين عملية المراجعة ومن ناحية اخرى أصبح استخدام الحاسب الآلي ومعالجة البيانات الكترونيا ضرورة ملحة في عصر التطور التكنولوجي، لما تتوافر عليه هذه التقنية من ميزات ايجابية كتخزين البيانات واستدعائها في أي وقت بالإضافة الى السرعة والدقة العالية في اجراء العمليات الحسابية التي يحتاجها المحاسب والمراجع والسيطرة عليها والتخفيض من التكاليف وتقليل الأخطاء حيث ظهرت المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتي يطلق عليها Automation Auditing.

ومن ناحية اخرى نجد الدول المتقدمة تراجع وباستمرار برامجها التعليمية ، ففي دراسة قاما بها (Sack & Albert) استعرضا من خلالها مدخل لتطوير التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الامريكية نظراً لأن برامج التعليم المحاسبي غير مواكبة للتطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات وانها تنقذ الى سعة الافق في ادراك تأثير التكنولوجيا ، وجاءت توصياتهما حول إعادة هندسة البرامج التعليمية المحاسبية في الجامعات الامريكية على ضوء متغيرات البيئة المحيطة (Sack & Albert , 2009).

وبما ان مهنة المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي ، باعتبارها وظيفة مستقلة وحيادية عن الوحدة الاقتصادية ، يقوم بها شخص تتوافر فيه جميع المؤهلات العلمية والعملية ولإبداء رأي فني محايد حول صدق وشرعية القوائم المالية للوحدة الاقتصادية واعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها كمييار لمصداقية المعلومات المحاسبية ، وتمثيلها العادل لوضعية الوحدة الاقتصادية ومدى التزامها بالقوانين سارية المفعول ، يتوجب على المراجع الخارجي الليبي مسايرة الوحدات الاقتصادية التي تتبنى تكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها و النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء (Clients) ومساعدتهم في تطوير أنظمتهم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

وهناك عدة دراسات تناولت تحديات المراجع الخارجي و تكنولوجيا المعلومات من بينها :

- دراسة **خداش حسام الدين وصيام وليد** : في 2003 بعنوان " مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق " . دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى الأردن. كان الهدف من هذه الدراسة إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات، اختبار واقع استخدامها و المعوقات التي تشوبها. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة فناعة مدققي الحسابات في الاردن بأهمية استخدام والمعوقات التي تشوبها التكنولوجيا في التدقيق، ادراكهم أن ذلك يوفر مزيدا من الدقة في العمل وتعزيز الفاعلية وتخفيض الكلفة.

- دراسة **Abu Musa** : في 2004 بعنوان " Auditing E-business: New Challenges For External Auditors " . حيث هدفت هذه الدراسة الى البحث في عملية مراجعة حسابات الأعمال





الإلكترونية كتحديد جديد للمراجع الخارجي ومهنة المراجعة . وتوصلت الدراسة الى أن التخطيط الكافي لإجراءات مراجعة الأعمال الإلكترونية أصبح حرجا لأن أغلب أدلة المراجعة يكون متوفر في شكل إلكتروني و على المراجعين أن يكونوا قادرين على تقييم كفاية ودقة هذه الأدلة و ان يكتسبوا المهارات التقنية الضرورية لمراجعة الأعمال الإلكترونية والمحافظة على الاستقلالية لتحسين مصداقية المهنة.

- دراسة **Dahawy et. Al** : في 2005 بعنوان " The use Of It In Teaching Accounting in Egypt "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى أثر استخدام وسائل و ادوات تكنولوجيا المعلومات في التدريس المحاسبي بالجامعة الأمريكية بمصر، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة. وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج و توصيات من بينها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس داخل القاعات التدريسية يوفر القدرة على خفض التكاليف والقدرة الكاملة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

- دراسة **Chen et. Al** : في 2010 بعنوان " Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات والكفاءات التكنولوجية المتوقعة من خريجي المحاسبة وذلك نظراً لما يواجه التعليم المحاسبي من العديد من التحديات ومن أهم هذه التحديات هو تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة.

و من النتائج التي وصلت لها الدراسة ان المناهج الدراسية لا تحتوي بالقدر الكافي على مساقات مرتبطة بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات ، و أن خريجي قسم المحاسبة ليس لديهم المهارات الكافية بما يتناسب وسوق العمل. وقد أوصت الدراسة على ضرورة تضمين المناهج الدراسية على تكنولوجيا المعلومات ودمج تكنولوجيا المعلومات بمقررات المحاسبة، وضرورة مواكبة سوق العمل.

وعلى ضوء ذلك يبرز (دور مؤسسات التعليم العالي المحاسبي) من جامعات ومعاهد في تبني آليات محكمة عند اعداد اللبانات الاساسية لمحاسبي ومراجعي المستقبل من خلال محور اساسي وهو (التعليم والتأهيل المهني لمحاسبي ومراجعي المستقبل).

مشكلة الدراسة:

لعب ظهور تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في التأثير على النظم المحاسبية و الإدارية بالشركات و ما نجم عن هذا من تغير جوهري في منهجية و أساليب و نظم المراجعة إضافة إلى التكوين الشخصي و التأهيل العلمي و العملي للمراجع الخارجي مقارنة بما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي لمهنة المراجعة.

واضافة لما سبق ، يرى الباحث كممارس لهذه المهنة لفترة طويلة نوعا ما أن مهنة المراجعة في البيئة الليبية تواجه تحديات المنافسة العالمية التي فرضتها الظروف الاقتصادية المستحدثة ومنها تشجيع الاستثمار الاجنبي وانعكاساته من دخول الشركات متعددة الجنسيات في بيئة العمل، وما تحمله من انتقال التكنولوجيا والاعتماد الرئيسي على تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) ، والتجارة الالكترونية (Electronic





(Commerce) وغيرها، وفي ظل هذه المعطيات في البيئة المستحدثة ظهرت فجوة (GAP) بين ما تلقوه المراجعين من معلومات خلال فترة الاعداد والتأهيل وما وجدوه على أرض الواقع.

وإضافة لما سبق يؤكد الباحث أن مهنة المراجعة في ليبيا تعاني بعض المشاكل الجوهرية من بينها ضعف وتشابك أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية محل المراجعة ، وكذلك نقص كفاءة وخبرة المحاسبين و المراجعين في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات لمعالجة العمليات والافصاح عن المعلومات في القوائم المالية حسب القواعد والمبادئ المتعارف عليها ، كما تعاني المهنة ايضا من ضعف دور نقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين في تنظيم المهنة بشكل جيد وعدم الاهتمام بالتعليم المهني المستمر لتحسين جودة اداء المراجع الليبي تكنولوجيا ، بالإضافة إلى عدم وجود جمعيات مهنية تدعم المهنة والرقي بها وتطويرها باستمرار ، كما ان المهنة بحاجة إلى إطار متكامل لمعايير المراجعة يمكن الاسترشاد به من قبل المراجعين بشكل الزامي ، بالإضافة إلى الاستخدام غير الكفء للأساليب الكمية العلمية كالمعاينة والاجراءات التحليلية لا سيما خلال العمل الميداني ، لذا يواجه المراجعين عددا من التحديات للتكيف مع هذه التطورات الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على المراحل المختلفة لأداء مهنة المراجعة.

و بناءاً لما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

" ما هي تحديات المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات؟ "

وللإجابة على السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية للإجابة عليها:

- 1- هل هناك مشاكل في تنظيم المهنة تحد من مساهمة المراجع الليبي في تطوير النظم المحاسبية؟
- 2- هل هناك مشاكل في التأهيل العلمي والعملية تحد من مساهمة المراجع الليبي في تطوير النظم المحاسبية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه المراجع الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل أساليب تكنولوجيا المعلومات مثل التجارة الالكترونية والتي أصبحت إحدى سمات عصر العولمة التي تعيشها مجتمعات الاعمال اليوم ، والتي ألفت بظلالها على مهنة المراجعة و التحديات التي تواجهها المهنة في ظل تطبيق تكنولوجيا المعلومات. الأمر الذي يستوجب اتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها ، مما سيكون لذلك أثر فعال على عمل مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع بالمهنة. كما تكمن أهمية الدراسة في تبيان الأهمية النسبية لهذه المشكلات ولفت انتباه الجهات المنظمة للمهنة في ليبيا لها وكذلك تقديم الحلول لهذه المشكلات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تشخيص و معرفة التحديات التي يواجهها المراجع الليبي عند مساهمته في تطوير النظم المحاسبية للوحدة الاقتصادية محل المراجعة والتي تتمثل في التحديات المتعلقة بالمهنة نفسها والمشاكل أو الصعوبات التي تتعلق بالتأهيل العلمي والعملية للمراجع الليبي.





منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإتباع بعض مناهج البحث العلمي ، منها التاريخي وذلك بإعطاء فكرة عن الإطار النظري والدراسات السابقة ، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور صياغة أسئلة الدراسة ، والاستقرائي لاختبار الأسئلة وكذلك المنهج الوصفي لدراسة الحالة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مراجعي الحسابات في البيئة الليبية بمدينة بنغازي - أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية صغيرة لكونها تشتمل على نفس خصائص المجتمع الاصيلي التي تنتمي اليه.

تجميع البيانات وطرق تحليلها:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ومن ثم تصنيفها وتحليلها باستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لهذه الدراسة ومن ثم صياغة النتائج (الاستنتاجات العملية).

هيكلية الدراسة:

لخدمة أغراض الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى:

المبحث الأول - الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني - الإطار العملي للدراسة.

المبحث الثالث - النتائج والتوصيات.

1. الإطار النظري للدراسة:

1.1- المراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات:

2.1.1 - مفهوم المراجعة الالكترونية: Audit in an Electronic Data Processing

بالرغم من تغير بيئة عمل المراجع الخارجي من المعالجة اليدوية الى المعالجة الالكترونية فإن أهداف المراجعة الخارجية تظل كما هي ، إلا ان أساليب المراجعة واجراءاتها هي التي تحتاج إلى تعديلات اساسية وصولاً إلى تحقيق أهداف المراجعة.

ويقصد بالمراجعة الالكترونية " انها عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في عملية التخطيط والرقابة وتوثيق الأعمال". (الشنطي ، 2011 ، ص 338). كما عرفها (السواح ، 2006 ، ص 175) على انها- " عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة و يؤكد سلامة بياناتها و يحقق أهدافها بفاعلية و يستخدم مواردها بكفاءة ".

حيث تتم مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية من خلال المراجعة المبدئية واختبارات الالتزام وأخيراً إجراء الاختبارات التفصيلية ، ويتم إجراء المراجعة المبدئية بغرض فهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبي وتحديد مدى استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية.



كما يرى الباحث بأن مسؤولية المراجع لإبداء الرأي الفني المحايد لا تتغير تبعاً لتغير طريقة تشغيل البيانات المحاسبية بمعنى أن المراجع يلتزم بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها سواء تم تشغيل البيانات المحاسبية يدوياً أو إلكترونياً و المشكلة الرئيسية عند مراجعة البيانات المحاسبية إلكترونياً هي عدم توافر كل مقومات مسار المراجعة والتي تتمثل في المستندات المؤيدة للعمليات المالية والتي قد لا تتوافر بشكل كامل في نظم التشغيل الإلكتروني الذي يقوم على إثبات وإلغاء وتحديث الملفات دون وجود أي دليل مادي ملموس يؤيد حدوث هذه التغييرات وفي مثل هذه الأحوال لا يستطيع المراجع مطابقة المستندات مع ما هو مثبت بالدفاتر كما يتعذر عليه إجراء المراجعة الحسابية بدفاتر اليومية والأستاذ وبذلك تفقد المراجعة الحسابية والمراجعة المستندية أهميتها ويقال الاعتماد عليها ، مما يتطلب الأمر ضرورة أن يتأهل المراجع الخارجي الليبي بالمعرفة والدراية ببيئة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الرقابة الداخلية وبأساليب المختلفة للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، كما أن المفاهيم الأساسية للمراجعة سواء فيما يتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها أو آداب وقواعد السلوك المهني أو المسؤولية القانونية للمراجع لا تختلف بنوعية تشغيل البيانات وإنما يكمن الاختلاف في طرق وإجراءات المراجعة.

حيث اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية الدولية بتوفير الأسس والإرشادات المتعلقة بالمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات وخصوصاً الاتحاد الدولي للمحاسبين والذي أصدر مجموعة من المعايير وبيانات التدقيق الدولية، بعضها متعلق مباشرة بالمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات كبيان المراجعة الدولي رقم (1009) والمعيار الدولي للمراجعة رقم (401) والبعض الآخر غير مباشر يتضمن الإشارة إلى موضوع مراجعة تكنولوجيا المعلومات كبيان المراجعة الدولي رقم (1002) ورقم (1008) والمعيار الدولي للمراجعة (402) .

وعلاوة على ما سبق يتوجب على المراجع و في ظل تكنولوجيا المعلومات فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي في الأساس يحدد نطاق مراجعته والتي تشمل العناصر التالية: (سردوك ، 2009 ، ص 2)

1- فحص و مراجعة نظام إدخال البيانات المالية للحاسب الآلي.

2- فحص و مراجعة عملية معالجة البيانات بالحاسوب.

3- فحص و مراجعة النتائج.

3.1- صفات المراجع الخارجي في ظل تكنولوجيا المعلومات:

من اهم الصفات الواجب توافرها في المراجع من أجل التكيف مع بيئة تكنولوجيا المعلومات لكي يقوم بعملية المراجعة على أكمل وجه تتمثل في الآتي: (الحسان ، 2009 ، ص 167).

1- يمتلك الذكاء العالي والعواطف المستقرة الناضجة.

2- الرغبة في التطور و القدرة على التعلم و السرية التامة.

3- القدرة على النقاش بموضوعية مع الآخرين والاقناع.

4- القدرة على الاتصال الجيد والتعامل مع الآخرين.

5- اللباقة و التهذيب و الوعي الاجتماعي.





6- القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات (حسب رأي الباحث) بشكل مؤهل ، والسرعة في استيعاب التطورات الجديدة وتكييفها مع مهنة المراجعة.

4.1- العناصر الواجب مراعاتها عند تنفيذ عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات:

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: (القباني ، 2008 ، ص 226).

1- تحديد أهداف عملية مراجعة نظم التشغيل الالكتروني و العوامل الواجب تقسيمها.

2- تحديد العناصر الأساسية التي تؤدي الأنشطة الأساسية في كل نظام جزئي.

3- تقييم مستوى درجة الثقة في كل جزء.

5.1- الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي في ظل تكنولوجيا المعلومات :

قد يكون من الضروري استعانة الشركة بمتخصصين في مراجعة عمليات التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية خاصة في ظل التعقيدات الكبيرة المتعلقة بنظم التشغيل المباشرة فضلا عن الخطر المصاحب بتلف وتدمير الملفات أثناء الاختبار.

و حسما للجدل حول المهارة الفنية المطلوب توفرها لدى المراجع الخارجي فقد أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على أن تتوفر كحد أدنى لدى المراجع الخارجي الكفاءات التالية: (لطيفة فرجاني ، 2016)

1- المعرفة الأساسية لنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وامكانياتها التشغيلية.

2- المقدرة على التصميم وإنشاء خرائط لتدفق نظم الحاسوب وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف في هذه النظم.

3- الخبرة العامة بلغات البرمجة والتي تسمح له بكتابة برامج بسيطة والإلمام بأساليب المراجعة في بيئة الحاسوب.

6.1- أساليب المراجعة في ظل المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية:

يهدف المراجع عند مراجعة الحسابات المعدة إلكترونيًا إلى تجميع أدلة وقرائن إثبات تمكنه من إبداء رأي فني عن مدى

عدالة القوائم المالية، ومدى اتفاق طريقة إعدادها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن أشهر أساليب وإجراءات المراجعة التي يتبعها المراجع لتجميع الأدلة والقرائن في ظل استخدام النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات المحاسبية ما يلي: (لطيفة فرجاني أ ، 2016).

1.6.1- أسلوب المراجعة حول الحاسوب . Auditing Around the Computer

يقوم المراجع بمراجعة المدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات وإجراءات تنفيذ هذا الأسلوب تشبه إلى حد كبير الإجراءات التي تتبع عند تطبيق إجراءات المراجعة على الحسابات المعدة وفقا للنظم التقليدية. و لتطبيق هذا الأسلوب يختار المراجع عينة



من العمليات ويتتبعها ابتداء من المستندات الأولية حتى انتهاءها في القوائم المالية ويقارن النتائج التي توصل إليها مع النتائج المطبوعة المستخرجة من الحاسب.

2.6.1- أساليب المراجعة من خلال الحاسوب. Auditing Through the Computer

يتلخص هذا الأسلوب في قيام المراجع بفحص واختبار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب بالإضافة إلى التأكد من

صحة المدخلات والمخرجات ، فهذا الأسلوب لا يتجاهل وجود الحاسوب بل يأخذ بعين الاعتبار ويستخدمه في عملية

المراجعة ، على عكس أسلوب المراجعة حول الحاسب، ويركز على مدى الالتزام بالبرنامج المعين وهو الأمر الذي يتطلب

من المراجع قدرا مناسباً من المعرفة بالحاسوب ونظم التشغيل الإلكتروني للبيانات وتصميم البرامج واستخدامها.

3.6.1- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب. Auditing With the Computer

يقصد بالمراجعة باستخدام الحاسوب أن الحاسوب وبرامجه أداة من أدوات المراجعة، والهدف منها التحقق من دقة عمليات معالجة البيانات ومن وجود أساليب الرقابة اللازمة لها. (السواح أ. ، 2006 ، ص 194)

ومن أهم الأسباب لاستخدام الحاسوب في عملية المراجعة ما يلي: (السواح ب ، 2006 ، ص 195)

1. التطور المستمر في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؛

2. توفير الوقت المستغرق في أداء وظيفة المراجعة.

7.1- تحديات مهنة المراجعة الخارجية :

أنشأت التطورات في تقنية المعلومات تحديات ضخمة أمام ممارسي مهنة المراجعة والتي تتعلق بتصميم النظم المحاسبية وتطوير نظم الرقابة الداخلية بهدف ضمان الكفاءة وفعالية النظام المحاسبي. الأمر الذي أصبح على المراجع الخارجي مسؤولية تأهيل نفسه للتعامل مع هذه النظم المتطورة ، حيث بدأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA ، 2001) بتقديم خدمة جديدة للمحاسبين تتمثل في تزويدهم ببرامج متطورة تستهدف تمكينهم من التحقق من مدى امكانية الاعتماد والثقة على النظم المعلومات المحاسبية التي تستند الى تكنولوجيا المعلومات ، كما ظهرت خدمات جديدة للفحص يقوم بها المراجع الخارجي لتقرير مدى كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد على موثوقيتها.

1.4.2- التحديات المتعلقة بالمهنة نفسها:

يمكن القول ان مهنة المراجعة في ليبيا و الوطن العربي بصفة عامة زاد الاهتمام بها في العقود الثلاثة الاخيرة وذلك لما شهدته البلاد العربية من تطورات اقتصادية و اجتماعية متسارعة تمثلت بإنشاء الشركات المساهمة وما رافقها من انفصال للملكية عن الإدارة مما ادى ذلك الى الاهتمام بتنظيم المهنة . (درغام و مطير ، 2008 ، ص 47) إلا ان هذا الاهتمام لم يكن بالقدر الكافي للنهوض بالمهنة و تبعاً لذلك نجد أن شركات المراجعة الاجنبية مازالت تسيطر على الجزء الأكبر من سوق المراجعة الخارجية العربية. كما أن





المراجعة في ليبيا تعاني من نقص شديد لمراجعين مؤهلين للمهنة ، وتدني النظرة الاجتماعية للمهنة حيث لا تعامل كمهنة مستقلة لها كيانها الخاص بها و إنما كمهنة تملئها اعتبارات قانونية مما يدعو القول إلى أن المهنة في ليبيا ما زالت تقتصر الى روح مواكبة التطور السريع في العالم.

وباستقراء واقع الممارسات المحاسبية في ليبيا يتضح لنا القصور في هذا الجانب من عدة زوايا أبرزها مجموعة من الدراسات التي تبحث في مدى توافر و تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية ، ففي دراسة قام بها فريق من مركز البحوث الاقتصادية وذلك بحصر و تقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا (الدرويش ، الغالي ، 2006 ، ص 2) تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الاختلاف الواضح بين الشركات المتماثلة بخصوص تطبيق المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية المتبعة ، و يعود ذلك إلى عدم توفر إطار ومعايير محاسبية معتمدة بهذه القواعد والطرق والإجراءات في ليبيا ، ومن ثم زيادة صعوبة إجراء المقارنات بينها.
- أن غالبية الشركات لا تراعي المقومات الأساسية للتقارير المالية الجيدة عند اعدادها لهذه التقارير ، الأمر الذي يؤدي الى تدني الاهتمام بالبيانات المحاسبية المنشورة و تأخيرها وبالتالي عدم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
- وقد اظهرت دراسة (العربي والدرويش) والتي كانت حول مدى ملاءمة أساليب التقييم المحاسبي للمشروعات المعروضة للتملك للواقع الليبي ، العديد من المشاكل بخصوص سلامة المبادئ والقواعد المحاسبية المتبعة في إجراء التسويات المحاسبية ، وخاصة فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية للمخصصات و المخزون السلعي وقد أرجع الباحثان هذه المشاكل إلى غياب المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها محليا . (العربي و الدرويش ، 2003 ، ص 8) .

أما فيما يتعلق بالواقع الحالي لمهنة المراجعة في ليبيا فإن الباحث باعتباره مزاول لهذه المهنة (محاسب ومراجع قانوني) يرى قصورا في هذه المهنة من حيث عدم وجود مجموعة متكاملة من المعايير والقواعد الملزمة لأداب السلوك المهني ترشد المهنة والتي وجدت في مواد مبعثرة في القوانين ذات العلاقة بالمهنة بالإضافة إلى قصور قانون رقم 116 لسنة 1973 والخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ولائحته التنفيذية.

1.1.4.2- دور المنظمات المهنية في تطوير المهنة :

بالنظر الى واقع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ، نجد ان هذه النقابة ومنذ نشأتها بصدر القانون رقم 116 لسنة 1973 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ، قد انحصرت دورها في منح تراخيص مزاوله المهنة ولم تتعداها الى القيام بالأنشطة الأخرى التي من شأنها الرفع من مستوى المهنة ، مثل وضع قواعد السلوك المهني للمراجعين و ذلك على الرغم من أن القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية قد حول النقابة القيام بهذه المهام.

حيث عرف Robert K.Merton المنظمة أو الجمعية المهنية على أنها تنظيم من الممارسين للمهنة يمكنهم من خلاله الحكم على الكفاءة المهنية النسبية لبعضهم البعض ، ويمكن من خلاله القيام ببعض الوظائف الاجتماعية التي لا يمكن للممارسين القيام بها إذا كان كل منهم يعمل بصفة مستقلة عن الآخرين . (الذيب ، 1993 ، ص 20) .





كما تم تعريف الجمعيات المهنية للمراجعة على انها- " تلك الجمعيات التي تقوم على خدمة مجتمع المهنة الواحد و اصدار النشرات الدورية و إقامة الندوات العلمية و تقوم على تنمية مهارات المراجعين من خلال جلب كل جديد في المهنة كما تعمل على تقديم العون للمهنيين و حمايتهم تجاه أية أطراف خارجية ". (الجعافرة ، 2008 ، ص 30).

ويرى الباحثون في مجال المهنة الحرة. (امال ، 2003 ، ص122) ، أنه لا يمكن الحديث عن وجود مهنة إلا إذا انتظم الممارسون لها في جمعيات أو منظمات مهنية مع توفر الرغبة لدى أعضائها في التعاون معاً من خلال هذه المنظمة المهنية.

ولذلك فإن المراجع الخارجي سيظل يواجه عدة تحديات مهنية حسب رأي الباحث تتعلق بتنظيم المهنة وتحد من تطويره لمستوى لا يستطيع مسايرة تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمتمثلة في الاتي:

- 1- عدم وجود تنظيم مهني فاعل ينتمي اليه المراجع ويعمل على تطوير المهنة بما يتماشى مع مستوى تكنولوجيا المعلومات.
- 2- عدم وجود قواعد للسلوك المهني واضحة تلزم المراجعين بشرف المهنة وتحد من التستر على المقصرين منهم.
- 3- عدم وجود قوانين تعزز المهنة في البيئة الليبية و تضمن حرية عمل المهنة وحرية التعبير عن الرأي المهني الصريح.
- 4- عدم وجود تواصل بين التنظيمات المهنية والمؤسسات التعليمية في البلاد بغرض رفع الكفاءة المهنية للمراجع.

5- عدم وجود برامج لتعليم وتدريب المراجعين وقياس أدائهم بعد حصول المراجعين على حق ممارسة المهنة بما يضمن تأهيلهم للعمل بكفاءة مهنية عالية يتوافق مع التطورات الحديثة.

كما أن المنظمات المهنية تعتبر حجر الأساس في تطوير المراجع ، لكونها تضع البرامج والسياسات المهنية المتطورة للمهنة والتي لا يمكن للمراجع الحصول عليها من أي مصدر اخر ، كما تعتبر بيت الخبرة الذي يصاغ فيه القوانين التي تعمل على تنظيم المهنة والدفاع عن مصالح وشرف المهنة.

2.1.4.2- الاستقرار المؤسسي:

لا شك أن الاستقرار المؤسسي يخلق المناخ الملائم لتطوير اي سياسة و تطبيقها والتعديل فيها لتتلاءم مع متطلبات الواقع المهني ، و إن انعدام الاستقرار المؤسسي لا يعطي الفرصة لمثل هذا التطوير أو الاستمرارية في التطبيق.

ومهنة المراجعة كغيرها من المهن فإن تطورها رهين بالاستقرار المؤسسي للمنظمات ذات العلاقة ، وبالنظر الى الواقع الليبي نجد ان السياسات العامة المؤثرة في تطوير مهنة المراجعة قد تأثرت إلى حد كبير بعدم الاستقرار الإداري والهيئات ذات العلاقة بهذه المهنة. حيث وجد (المغيربي) من خلال دراسته أن هناك العديد من التغيرات التي جرت في أمانة المالية سابقا والتي كانت الجهة الرئيسية المنوط بها الاشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا ، حيث تخضع من الناحية القانونية نقابة المحاسبين والمراجعين لأشراف هذه





الأمانة وكذلك أمانة الاقتصاد وأمانة التخطيط خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد حالات الدمج و إعادة التسمية 13 حالة مما يعني انعدام الاستقرار المؤسسي الأمر الذي انعكس سلبا على تنظيم وتطوير المراجعة في ليبيا لمواكبة التطورات الحديثة في المهنة. (المغيربي ، 2004 ، ص 46).

3.1.4.2- تطوير نظم المعلومات المحاسبية:

من خلال البحث في تطوير نظم المعلومات المحاسبية (الدرويش و الغالي، 2006 ، ص 8) ، و في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن نستخلص فرضية مفادها ان تبني نظام منطور للمعلومات المحاسبية في الشركة محل المراجعة من شأنه ان يفرض بعض الممارسات المحاسبية الجديدة على المستخدمين و الذي سيكون له أثر ايجابي على تطوير مهنة المراجعة.

4.1.4.2- مستخدمو المعلومات المحاسبية:

يعتبر الطالب على المعلومات المحاسبية وطبيعة ونوعية مستخدمي هذه المعلومات الأثر الكبير في تطوير مهنة المراجعة وتاريخيا ثبت أن مهنة المراجعة تطورت نتيجة لاستجابة التوقعات والطلبات الخارجية سواء كانت هذه التوقعات والطلبات ناتجة عن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية او نتيجة لحدوث أزمات وكوارث اقتصادية (قاسم ، 2005 ، ص 5).

وفي ليبيا اقتصر الطلب على المعلومات المحاسبية خلال العقود الماضية على الجهات العامة مثل الأجهزة الرقابية و مصلحة الضرائب و التي تطلب في العادة معلومات لأغراض الرقابة والمتابعة ، اما المصارف كجهة ائتمانية فهي كانت ولا زالت لا تعول كثيرا على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة في منح الائتمان ، حيث تعتمد في الغالب على الضمانات الشخصية و المادية ، الأمر الذي انعكس على المهنة بشكل سلبي ، لفقدان جهات ضاغطة على المهنة من حيث تطويرها وتطوير التقارير المالية. ونتيجة لذلك نقول إذا لم يكن هناك حاجة للمعلومات المالية فليس هناك حاجة لتطوير التقارير المالية ولا إلى تطوير مهنة المراجعة في الأصل.

2.4.2- تحديات التأهيل العلمي والعملية:

لا شك أن مسؤولية اعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية المطلوبة تقع على عاتق عدد من الجهات ومن أبرز هذه جهات المؤسسات التعليمية المحاسبية ، وذلك بتبني سياسات وأساليب تعليمية متطورة تركز على تزويد الطالب الجامعي المهارات المهنية اللازمة وتنمية التفكير التحليلي والابتكاري لديه وكذلك غياب التعليم المهني المستمر و عدم التعاون و التنسيق بين المهنة و التعليم المحاسبى و الافتقار الى جسم مهني قوي و فعال يرسم و يوضح منهجية و سلوكيات المهنة أدى بدون شك الى تدني مستوى جودة المهنة و القائمين عليها مما ادى الى عدم استجابة المهنة لتكنولوجيا المعلومات و ظهور التحديات امام المراجع لمسايرة اساليب تكنولوجيا المعلومات.

إن الأسلوب التقليدي المتبع حاليا في ليبيا (الفيتوري ، 2017 ، ص 78) لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليمارس مهنة المحاسبة باقتدار ، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهوم شاع حديثا في الأوساط التعليمية الدولية يسمى المهارات القابلة للنقل - Transferable Skills - أي المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية ، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبذلك فإن جودة التعليم المحاسبى تلعب دور هام في تطوير المهنة.





إن هذا القصور في التأهيل العلمي والعملي راجع الى قصور البرنامج التعليمي المحاسبي بالدرجة الأولى في تأهيل خريجين مؤهلين جيداً مما أثر ذلك سلبياً على تطوير المهنة تكنولوجيا ، وهذا الواقع (الدرويش والغالي ، 2006 ص5) يمتد الى مؤسسات القطاع العام حيث تشير تقارير متابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة إلى أن أحد المشاكل التي تواجه تطبيق المحاسبة الحكومية هو عدم توفر العناصر المؤهلة و المدربة بشكل جيد .

واضافة لما سبق نجد أن البرنامج التعليمي المحاسبي في ليبيا يشوبه القصور ، مما يعني عدم القدرة في ايجاد المراجع الذي يعمل على توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المنشورة وانعدم المحلل المالي الكفاء الذي سيفسر لنا أبعاد وخلفيات المعلومات المنشورة ، لأن مخرجات البرنامج التعليمي الليبي لم يكن في المستوى الذي يساهم في تطوير هذه المهنة في ظل تكنولوجيا المعلومات.

3.4.2- تحديات النشر الالكتروني:

يعتبر التحدي الاكبر لمهنة المراجعة عالمياً ومحلياً (النشر الالكتروني) للبيانات المحاسبية والنمو المتزايد في سوق التجارة الالكترونية واستجابة العديد من الشركات بمختلف أشكالها ببناء مواقع لها على شبكة الانترنت واستخدامها في التجارة الالكترونية ثم الاعتماد على الانترنت (الشبكة العالمية للمعلومات) في نشر التقارير المالية فضلاً عن الإشارة الصريحة التي قدمها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) الى ان لغة التقرير المالي على الانترنت ستصبح اللغة الرقمية للأعمال فهي تمثل اطار سيمكن من أعداد ونشر التقارير بهذه اللغة من عمليات التبادل المؤتمتة (P17, 2006, Burnett.et al) والذي أعتبرها الكثيرين تحدياً حقيقياً امام المحاسبين والمراجعين الخارجيين.

ويقصد بالنشر الالكتروني حسب ما عرفه (السقا و آخرون ، 2010 ، ص 5) بأنه " قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء موقع الكتروني لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف النشر السريع و الفوري لمعلوماتها المالية و غير المالية وذلك على قطاعات واسعة " .

حيث بدأت العديد من الشركات في العالم اليوم في ظل تكنولوجيا المعلومات بنشر قوائمها المالية والافصاح عن معلوماتها المالية خلال شبكه الأنترنت (الافصاح الالكتروني) ، إلا ان نتيجة لذلك ظهرت بعض المشاكل حول مصداقية المعلومات المنشورة و امن هذه المعلومات ومدى مسؤولية المراجع الخارجي عنها .

ومن اهم المشاكل (القرالة ، 2011 ، ص 20) التي ظهرت نتيجة للنشر الإلكتروني للمعلومات المالية عبر الأنترنت حول مصداقية القوائم المالية و أمن المعلومات المنشورة هي دخول بعض الاشخاص غير المصرح لهم و العبث بالمعلومات المنشورة و تغيير مضمون التقارير او القوائم المالية لصالح الغير ، كما أن هناك بعض الشركات تقوم بنشر معلومات مالية غير خاضعة لفحص المراجع وغير معدة وفق المعايير المحاسبية ، وقد تقوم ايضا بعرض تقارير ملخصة قد تؤدي بالقارئ إلى الفهم الخاطئ للوضع المالي بالشركة نتيجة عدم قراءته لتفاصيل البيانات المالية. ولذلك نجد المراجع الخارجي قد يتم اختراقه الكترونياً ولن تكون هناك اي جهة تدعمه وتعمل على حمايته في البيئة الليبية من هذا الاختراق الذي قد يجره الى عواقب وخيمة.

وعلاوة لما سبق ، أن كل هذه المشاكل تجعل المراجع الليبي لا يستطيع المساهمة في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات لما لها من مخاوف ومخاطر على سمعته المهنية ، بحكم أنه لا توجد منظمة





مهنية تدعمه وتحميه من هذه المخاطر التي قد يتعرض لها من خلال الاختراقات الغير رسمية للمواقع الإلكترونية. كما أنه ليس لديه الأفق العلمي و العملي الواسع في تكنولوجيا المعلومات لكي يستطيع التعامل مع كل الخيارات ومواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.

2- المبحث الثاني : الإطار العملي..

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس ماهية التحديات التي يواجهها المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات ، من خلال أدوات التحليل الإحصائي الوصفي. وبالنظر إلى طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي إذ قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال تطوير النظم في ظل تكنولوجيا المعلومات ، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة الميدانية حيث تم التعرف على ماهية تحديات المراجع الخارجي الليبي التي تحد من مساهمته في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

1-2 - مجتمع و عينة الدراسة:

اشتمل مجتمع هذه الدراسة من المراجعين الخارجيين الليبيين المشتغلين فقط في مدينة بنغازي ولعدم قدرة نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بمدينة بنغازي توفير عدد المجتمع الخاضع للدراسة ، اتجه الباحث الى إدارة ضرائب بنغازي حيث كان عددهم البالغ 371 مراجع مشتغل ، وذلك من واقع ملفاتهم الضريبية المفتوحة في قسم ضريبة المهن الحرة عن طريق رئيس القسم في إدارة الضرائب بمدينة بنغازي.

أما العينة فقد تم تحديدها عن طريق جدول يسمى (Krejcie and Morgan,1970) ، والتي أظهر حجم العينة ليكون (189) مراجع خارجي مشتغل ، حيث وزعت الاستبانة على عينة الدراسة إلا أن الباحث استلم 131 استبانة أي ما نسبته 69% من اجمالي عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة ، وجميعها كانت صالحة للدراسة ، ولأسف الشديد لم يكن بإمكان الباحث استرداد البقية لعدم تعاون بعض أفراد العينة.

جدول (1-1-2) الاستبانات الموزعة و المستلمة و الخاضعة للتحليل

الاستبانات	الاستبانات الموزعة على العينة	الاستبانات المستلمة والخاضعة للتحليل
العدد	189	131
النسبة المئوية	100%	69%

كما تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على (Five Point Likert) مقياس ليكرت ذي الأبعاد الخمس لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند على النحو التالي:

جدول (2-1-2) المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت

درجات الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100%	80%	60%	40%	20%



2-2 : صدق وثبات أداة القياس:

تم اختبار درجة المصدقية Reliability Test من خلال استخدام اختبار كرو نباخ ألفا Alpha Cronbach من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس (استمارة الاستبيان) المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الاستبانة حيث بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرو نباخ ألفا (90.82%) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة ، إذ أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60% (Malhotra,2004).

2-3- الإحصائيات الاحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة :

يعرض هذا المبحث التحليل الوصفي للبيانات التي تم تجميعها من خلال استمارة الاستبيان للوصول إلى نتائج الدراسة. حيث تم تصنيف وجدولة بيانات الدراسة لسهولة تحليلها إحصائياً من خلال المقاييس الإحصائية المناسبة و التي تتمثل في:

1.3.2- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics :

ولغرض تحليل البيانات وصفا تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل:

1- التكرارات Frequency والتكرارات النسبية Percent للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث عدد المشاركين والمؤهل العلمي و المهني ، والخبرة العملية ، أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان أهمية النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

2- الوسط الحسابي Mean ، وتم استخدامه للتعرف على أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

3- الانحراف المعياري Standard Deviation ، و تم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات حول الوسط الحسابي.

2.3.2- الاختبار (T) لعينة واحدة One Sample T-Test:

وتم استخدام هذا الأسلوب من الاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة بهدف اختبار متوسطات الإجابات ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء المشاركين أم لا.

3.3.2- تحليل خصائص عينة الدراسة:

جدول (3) المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي
الدكتوراه	41	31.3
الماجستير	53	40.5
البكالوريوس	37	28.2
المجموع	131	%100

المصدر: اعداد الباحث استناداً لنتائج التحليلي الإحصائي Spss





يظهر الجدول (3) السابق ، أن غالبية أفراد العينة المشاركين في الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير البالغ عددهم 53 مشارك وبنسبة مئوية 40.5% وهذا يعد مؤشراً على توافر الكفاءات العلمية في مجال مهنة المراجعة ، ومن ثم حملة شهادة الدكتوراه الذي بلغ عددهم 41 وبنسبة مئوية 31.3% ، ثم يليها حملة شهادة البكالوريوس .

2.3.3.2- المؤهل المهني:

أظهر الجدول (4) أن أغلبية المشاركين في هذه الدراسة يحملون مؤهل محاسب و مراجع قانوني معتمد CPA والذي تحصلوا عليه من نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كترخيص لمزاولة مهنة المراجعة بالإضافة الى اجتهادات شخصية في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات حيث بلغ عددهم 68 محاسب ومراجع قانوني معتمد و بنسبة بلغت 52% من اجمالي افراد العينة المشاركة الأمر الذي يعد مؤشراً على الاهتمام في الحصول على شهادة CPA كترخيص لممارسة المهنة فقط دون وجود أية نية للتطوير للحصول على الشهادات الأخرى محل الدراسة والاكتفاء فقط بشهادة CPA. وهذا قد يكون راجع الى عدم وجود دور مهني ومتطور لنقابة المحاسبين و المراجعين للاهتمام بالمراجعين و تطويرهم بما يتوافق مع الواقع المهني المتطور في ظل تكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (4) المؤهل المهني

التكرار النسبي	التكرار	المؤهل المهني
46.5%	61	شهادة محاسب و مراجع قانوني معتمد CPA
0%	0	شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA)
0%	0	شهادة محاسب ومراجع نظم معلومات معتمد (CISA)
0%	0	شهادة المحاسب العربي المعتمد (ACPA)
0%	0	شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)
0%	0	أخرى .. تتمثل في اجتهادات شخصية في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات
1.5%	2	شهادة لمحاسب ومراجع قانوني معتمد CPA وشهادة المحاسب العربي القانوني ACPA
52%	68	شهادة محاسب ومراجع قانوني معتمد CPA و اخرى تتمثل في اجتهادات شخصية في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات
100%	131	المجموع

المصدر: اعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل الاحصائي Spss

3.3.3.2- الخبرة العملية:

يلاحظ من الجدول (5) أن الذين خبرتهم (من 6 إلى 10 سنوات) هم أكثر المشاركين في الدراسة حيث كان عددهم 56 مشارك وبنسبة مئوية 42.7% ، وهذا يعني أن أغلب عينة الدراسة من المراجعين الجدد المزاولين للمهنة . تليها فئة المشاركين الذين كانت خبرتهم تتراوح من 16 وحتى 20 سنة والبالغ عددهم 31



مشارك و بنسبة مئوية بلغت 23.7%. ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم من 11 الى 15 سنة و التي كانت نسبتهم 21.4%.

جدول رقم (5) الخبرة العلمية...

عدد سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
1 - 5 سنوات	5	3.8%
6 - 10 سنوات	56	42.7%
11 - 15 سنة	28	21.4%
16 - 20 سنة	31	23.7%
21 سنة فأكثر	11	8.4%
المجموع	131	100%

المصدر: اعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل الاحصائي Spss

4.3.3.2- التخصص العلمي :

يظهر الجدول رقم (6) أن أغلبية المشاركين في هذه الدراسة متخصصين في المحاسبة ، حيث بلغ عددهم 119 مشارك و بنسبة مئوية بلغت 90.8% ثم يليها المتخصصون في التمويل و المصارف ومن ثم المتخصصون في الاقتصاد.

جدول (6) التخصص العلمي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي
محاسبة	119	90.8%
تمويل ومصارف	11	8.4%
اقتصاد	1	0.8%
المجموع	131	100%

المصدر : اعداد الباحث استناداً نتائج التحليلي الإحصائي spss

5.3.3.2- تحليل البيانات المتعلقة بمشاكل تنظيم المهنة في تطوير النظم المحاسبية :

يبين الجدول (7) اللاحق الإحصائيات الوصفية. وباستخدام الوسط الحسابي تم ترتيب عبارات البعد الأول حسب أهميتها تنازلياً، واتضح من الجدول (7) أن اتجاهات المشاركين تؤكد وجود مشاكل تتعلق بتنظيم المهنة وتؤثر بشكل مباشر على قدرة المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات (البعد الأول) ، حيث بلغ اتجاههم العام حول البعد الأول للدراسة (4.41). كما يشير الانحراف المعياري (0.31) إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع العبارات وهذه القيمة المنخفضة تعني أن إجابات عينة الدراسة متقاربة و متشابهة إلى حد كبير .



جدول (7) لبيان مشاكل تنظيم المهنة في تطوير النظم المحاسبية ...

الاحصائيات الوصفية		عبارات البعد الأول
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.45	4.71	1- عدم وجود منظمات مهنية تعمل على تنظيم المهنة ومواكبتها مع مستجدات المهنة.
0.46	4.69	2- عدم تطوير شروط مزاولة المهنة لتشمل الزام المراجع بالترغ لممارسة المهنة
0.50	4.66	3- عدم تطوير قانون 116 للمهنة يحد من مساهمة المراجع في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجيا.
0.48	4.64	4- عدم وجود دور فاعل لنقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين للنهوض بالمهنة.
0.48	4.61	5- عدم تطوير شروط مزاولة المهنة لتشمل تأهيل المراجع في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.
0.48	4.61	6- عدم قدرة المهنة من حماية نفسها امام الطلب المتوقع من المستفيدين.
0.58	4.42	7- عدم وجود قوانين تعزز المهنة وتضمن حماية المراجع من مخاطر تكنولوجيا المعلومات.
0.59	4.35	8- ظهور شركات المراجعة الاجنبية والسيطرة على الجزء الأكبر من سوق المراجعة الليبية .
0.56	4.32	9- عدم ملائمة معايير المراجعة المستخدمة حاليا في قياس أداء الخدمة في ظل التكنولوجيا المتطورة.
0.65	4.32	10- عدم توفر إطار ومعايير محاسبية معتمدة بالقواعد والطرق والإجراءات الأمر الذي يجعل المراجع يتخبط في المهنة ويحد من التطوير .
0.73	4.29	11- الاختلاف في تطبيق المبادئ و القواعد و الطرق المحاسبية بين الشركات المتماثلة تحد من مساهمة المراجع في تطوير النظم المحاسبية.
0.50	4.29	12- ارتفاع نسبة مخاطر التخطيط الكافي لمراجعة الأعمال المالية الإلكترونية.
0.53	4.29	13- البيئة القانونية بكوادرها البشرية غير قادرة على حماية حقوق المراجع في ظل تكنولوجيا المعلومات.
0.50	4.28	14- مخاطر التوثيق الإلكتروني وعدم وجود أنظمة حماية عالية





			الكفاءة لضمان عدم تحريف المعلومات المالية بعد التصديق عليها من المراجع الخارجي إلكترونياً.
0.61	4.23	15-	عدم وجود معايير أداء فنية من أجل قياس أداء التكنولوجيا تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات.
0.43	4.17	16-	عدم قدرة المهنة على حماية نفسها أمام المكاتب الأجنبية المتطورة علمياً و تقنياً.
0.69	4.14	17-	عدم وجود استقرار مؤسسي للمهنة مما ساهم في عدم تكوين جمعيات مهنية و بالتالي عدم تطويرها مما أثر سلباً على خدمات المراجع الليبي تكنولوجياً.
0.31	4.41		المتوسط الحسابي العام و الانحراف المعياري العام

المصدر: اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي SPSS

ولاختبار معنوية الوسط الحسابي عما إذا كانت هناك فروق جوهرية أم لا ، تم استخدام اختبار One Sample T.Test عند مستوى دلالة (0.05) ، كما هو موضح بالجدول (8) . حيث أظهرت نتائج التحليل أن القيمة المعنوية P.Value أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الأول للدراسة.

الجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار (T) لمتوسط اجابات المشاركين

البيان	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-Value
البعد الأول	المراجعين الخارجيين	131	4.41	0.31	9851.	0.000

المصدر : اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي Spss

6.3.3.2- تحليل البيانات المتعلقة بمشاكل التأهيل العلمي والعملي في تطوير النظم المحاسبية ...

جدول (9) لبيان مشاكل التأهيل العلمي و العملي في تطوير النظم المحاسبية

الاحصائيات الوصفية		عبارات البعد الأول
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.48	4.61	1- التعليم التقليدي في الجامعات الليبية غير ملائم للعمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات حالياً.
0.49	4.57	2- عدم التعاون بين الجامعات ونقابة المراجعين في تبادل الخبرات و المعارف في مجال التعليم المحاسبي الالكتروني
0.50	4.54	3- عدم ادراك و اجادة اعضاء هيئة التدريس للمهارات التكنولوجية اللازمة





			للتعليم المحاسبي الالكتروني.
0.50	4.48	4- لا يتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة المعرفة الكافية حول التعليم المحاسبي الالكتروني	
0.54	4.43	5- لا يوجد تشجيع للتعليم المستمر لزيادة المهارات ومواكبة التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات	
0.62	4.38	6- لا يعيرون أعضاء هيئة التدريس أي اهتمام لتكنولوجيا المعلومات أثناء التعليم المحاسبي.	
0.54	4.32	7- عدم التعاون بين الجامعات في تبادل الخبرات و المعارف في مجال التعليم المحاسبي الالكتروني	
0.62	4.27	8- لا يشمل التعليم المحاسبي بالجامعات البرامج المحاسبية الإلكترونية التي تستعمل في الواقع المهني ضمن المناهج المحاسبية بغرض تقريب الطالب من الواقع المهني.	
0.44	4.26	9- التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا يعتبر فعال في رفع كفاءة المراجعين.	
0.43	4.25	10- لا يدرس في التعليم المحاسبي الجامعي مواد تتعلق بتكنولوجيا المعلومات وكيفية التعامل معها مهنيًا.	
0.43	4.25	11- تخوف اعضاء هيئة التدريس في التقليل من دورهم التعليمي و انتقال دورهم الى مصممي البرمجيات واختصاصي تكنولوجيا المعلومات.	
0.33	4.12	12- عدم وجود اهتمام بالتعليم المهني المستمر من نقابة او جمعية تتعلق بالمهنة حول تكنولوجيا المعلومات.	
0.33	4.12	13- عدم و جود برامج مراقبة جودة الأداء المهني ومدى مواكبته لتكنولوجيا المعلومات.	
0.33	4.12	14- احتكار تقديم الخدمات المهنية من عدد محدود من المكاتب الأجنبية.	
0.33	4.12	15- نقشي ظاهرة انخفاض الأتعاب المهنية دون المستوى المطلوب من الخدمات المهنية.	
0.33	4.12	16- تندي مستوى الاهتمام بالمهنة من قبل الحكومة مقارنة بالمهن الأخرى.	
0.33	4.12	17- عدم اشراك نقابة المراجعين بالندوات و المؤتمرات والورش المهنية التي تقوم بها المؤسسات المالية لمواكبة المستجدات حول المهنة.	
0.25	4.30	المتوسط الحسابي العام و الانحراف المعياري العام	

المصدر : اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي Spss

يبين الجدول (9) السابق الوسط الحسابي لعبارات البعد الثاني حسب أهميتها تنازليا، واتضح من الجدول أن اتجاهات المشاركين تؤكد وجود مشاكل تتعلق بالتأهيل العلمي والعملية مما يحد من قدرة المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات (البعد الثاني) ، حيث بلغ اتجاههم العام حول





البعد الثاني للدراسة (4.30). كما يشير الانحراف المعياري (0.25) أن إجابات عينة الدراسة متقاربة و متشابهة إلى حد كبير .

ولاختبار معنوية الوسط الحسابي عما إذا كانت هناك فروق جوهرية أم لا ، تم استخدام اختبار One Sample T.Test عند مستوى دلالة (0.05) ، كما هو موضح بالجدول (10) . حيث أظهرت نتائج التحليل أن القيمة المعنوية P.Value أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، و هذا يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الثاني للدراسة.

الجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار (T) لمتوسط اجابات المشاركين

البيان	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	P-Value
البعد الثاني	المراجعين الخارجيين	131	4.30	0.25	57.61	0.000

المصدر : اعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي Spss

وعلاوة لما سبق يرى الباحث من خلال الاختبارات الإحصائية السابقة جميعا أن جميع المشاركين في عينة الدراسة يؤكدون على أن هناك تحديات أو صعوبات يواجهها المراجع الخارجي الليبي و تحد من قدرته بشكل مباشر في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

3- المبحث الثالث- النتائج و التوصيات:

بناءً على التحليل الوصفي لهذه الدراسة والاختبارات الاحصائية لبيانات الدراسة الميدانية تم التوصل الى عدة نتائج وبعض التوصيات والتي يتمنى الباحث قبولها وتطبيقها.

1.3- نتائج الدراسة:

1- في ظل غياب المؤسسات المنظمة لمهنة المراجعة الخارجية في ليبيا ، و تخبط المهنة بسلوكيات بعيدة عن التطوير و الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ، فقد أظهرت الدراسة من خلال المشاركين في عينة الدراسة أنه هناك تحديات تحد المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات وما يؤكد ذلك اتجاههم العام حول الدراسة بالكامل و الذي اظهرته الاختبارات الاحصائية Spss ليصل (4.36) ، و بانحراف معياري بلغ (0.25) مما يشير هذا إلى مدى تشتت قيم متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي لجميع العبارات المتعلقة بأبعاد الدراسة بالكامل وهذه القيمة المنخفضة تعني أن إجابات عينة الدراسة متقاربة و متشابهة إلى حد كبير حول ابعاد الدراسة.

2- يؤكد المشاركين بالدراسة على عدم وجود منظمات مهنية تعمل على تنظيم المهنة ومواكبتها مع مستجدات المهنة وفقا لتكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يؤثر سلبا على المراجع الخارجي الليبي و يحد من قدرته و طموحاته نحو التطور و الابداع في مهنته.





3- أظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية للدراسة ويتوافق جيد من حيث حداثة الفئة العمرية المشاركة في العينة التي كانت تتراوح من (6 - 10 سنوات) و بنسبة 42.7% من اجمالي المشاركين وهي أعلى نسبة من بين المشاركين في الدراسة ، وأغلب المشاركين كان تخصصهم المحاسبة وبنسبة اعلى تصل الى (90.8%) من اجمالي المشاركين في الدراسة ، كما أن أغلب العينة المشاركة في الدراسة كانت من حملة شهادة الماجستير و بنسبة تصل (40.5%) من اجمالي المشاركين بالدراسة ومؤهلين مهنيا لمزاولة المهنة. حيث أكدت اجابات المشاركين في عينة الدراسة على أن عدم تطوير قانون 116 للمهنة يحد من مساهمة المراجع في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجيا ، و عدم تطوير شروط مزاولة المهنة لتشمل شرط تأهيل المراجع الخارجي في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات يجعل المهنة تتراجع في سوق الخدمات المهنية للمراجعة ، مما ينعكس ذلك سلبا على المهنة ككل.

4- بينت الدراسة أن التعليم التقليدي في الجامعات الليبية غير ملائم للعمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات حاليا. وهذا بدوره يجعل المراجع غير قادرا على استيعاب طبيعة نشاط الشركة محل المراجعة بشكل لا يجعله يقوم بعملية المراجعة بشكل احترافي. وهذا بدوره يؤدي إلى انحدار سلوك المراجع الخارجي واصدار تقرير ضعيف نوعا ما ولا يفي بمتطلبات المراجعة السليمة.

5- أظهرت الدراسة ان عدم ادراك و اجادة اعضاء هيئة التدريس للمهارات التكنولوجية اللازمة للتعليم المحاسبي الالكتروني يؤثر على المهنة سلبا بشكل مباشر ، لأن الأسلوب التقليدي المتبع حاليا في ليبيا لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليمارس مهنة المحاسبة و المراجعة باقتدار ، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهوم شاع حديثا في الأوساط التعليمية الدولية يسمى المهارات القابلة للنقل - Transferable Skills - أي المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية ، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبذلك فإن جودة التعليم المحاسبي تلعب دور مهم جدا في تطوير المهنة. وبذلك نجد ان المشاركين لا يؤيدون و بشدة عدم تضمين التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية البرامج المحاسبية الإلكترونية التي تستخدم في الواقع المهني ضمن المناهج المحاسبية بغرض تقريب الطالب من الواقع المهني.

6- يؤكد المشاركون في الدراسة على عدم تأييدهم وبشدة على عدم التعاون بين الجامعات الليبية ونقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين في تبادل الخبرات و المعارف في مجال التعليم المحاسبي الإلكتروني ، ويرون ان عدم التعاون يجعل التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية غير فعال في رفع كفاءة المراجعين ، وأن ذلك يجعل المهنة غير قادرة على حماية نفسها امام الطلب المتوقع من المستفيدين مما يؤثر سلباً على قدرة المراجع في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

7- أشارت الدراسة إلى عدم وجود اهتمام بالتعليم المهني المستمر من نقابة او جمعية تتعلق بالمهنة حول تكنولوجيا المعلومات يجعل المراجع الليبي يتراجع مهنيا وهذا يؤكد الاتجاه الايجابي للمشاركين في اجاباتهم حول احتكار تقديم الخدمات المهنية من عدد محدود من المكاتب الأجنبية. الأمر الذي يحد من قدرة المهنة والمراجعين الليبيين في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجيا.

8- يؤكد المشاركون في الدراسة على ان عدم قدرة المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجيا راجع إلى تدني مستوى الاهتمام بالمهنة من قبل الحكومة مقارنة بالمهن الأخرى. وذلك بعدم حماية المهنة من خلال عدم الاستقرار المؤسسي للمهنة الأمر الذي لا يساهم في عدم تكوين جمعيات مهنية و بالتالي





عدم تطويرها مما يؤثر سلبا على خدمات المراجع الليبي تكنولوجيا عدم قدرة المهنة على حماية نفسها أمام المكاتب الأجنبية المتطورة علميا و تقنيا.

9- أظهرت الدراسة وبشكل واضح أن المشاركين في عينة الدراسة لا يملكون أي مؤهل مهني آخر باستثناء مؤهل محاسب ومراجع قانوني معتمد (CPA) فقط. وهذا يؤكد ان نقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين ليس لها أي دور مهني فاعل لتطوير المراجع الليبي تكنولوجيا وإنما دورها الرئيسي و الأساسي هو اصدار تراخيص لمزاولة المهنة فقط دون مواكبة تطورات الطرف الآخر الذي من أجله اصدرت ترخيص مزاولة مهنة المراجعة له ، و إن كان هناك اجتهادات من المشاركين في الدراسة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات كما أظهرتها الدراسة إلا أن ذلك يبقى غير مجدي علميا أو مهنيًا للتعامل مع الواقع و مقارنة بمكاتب المراجعة الأجنبية المتطورة تكنولوجيا ، وهذا ينعكس سلبا ويحد من قدرة المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجياً.

2.3- التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

نتيجة لغياب المؤسسات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة في ليبيا الأمر الذي نتج عنه تحديات مهنية و علمية أثرت في قدرة المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. عليه يوصي الباحث بضرورة وجود أجسام مهنية حقيقة قادرة على تنظيم المهنة بدون قيد او شرط لنهضة مهنة المراجعة و الرقي من مستوى اداء المراجع الخارجي الليبي تكنولوجيا ، مما يؤدي ذلك إلى تحسين أدائه المهني والتكنولوجي والذي ينعكس بدوره ايجابيا على مستوى الثقة في مهنة المراجعة وفي ظل تكنولوجيا المعلومات في البيئة الليبية.

المراجع:

اولا- العربية:

- 1- آمال ، بن يخلف.(2003)، المراجعة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر .
- 2- المغيربي ، محمد زاهي بشير.(2004)، أثر التغيرات الهيكلية على وضع السياسات العامة و تنفيذها في ليبيا، بحث بمؤتمر الإدارة العامة في ليبيا - الواقع و الطموح، طرابلس : 11 - 12 / اكتوبر .
- 3- الدرويش، بشير محمد عاشور و الغالي، عبد المولى علي محمد.(2006)، العوامل المؤثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا ، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة ، المجلد(25).
- 4- عزوز، قاسم شرح البال صالح.(2005)، المراجعة الداخلية بين الوظيفة و المهنة ، ورقة مقدمة بالمؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية ، الواقع و الرقابة ، طرابلس : 20 - 21 / يناير .
- 5- الفيتوري، ناصر نوري.(2017)، واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية و دوره في الحد من أزمة الاخلاقيات لمهنة المحاسبة، مجلة الرماح ، الأردن ، العدد (24).





6- القرالة، مقال حمود سالم.(2011)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان .

7- فرجاني ، لطيفة و علي ، مفتاح . 24/01/2016

www.kantaakji.com/media/2468/207.doc.le

8- الشنطي، أيمن محمد نمر.(2011)، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد(27).

9- سردوك، فاتح.(2009)، دراسة أثر استخدام الحاسوب و الاجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني السادس حول الاساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .

10- الحسان، عطاالله أحمد سويلم.(2009)، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، دار الياقوت للنشر و التوزيع ، عمان .

11- القباني، ثناء علي.(2008)، مراجعة نظم التشغيل الالكتروني ، دار الجامعية ، الاسكندرية.

12- درغام، ماهر موسى و مطير ، رأفت.(2008)، امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في فلسطين ، دراسة ميدانية على قطاع غزة ، المجلة العربية للإدارة ، العدد (28).

13- العربي، عبدالسلام علي و الدرويش ، بشير محمد عاشور.(2003)، مدى ملائمة اساليب التقييم المحاسبية للمشروعات المعروضة للتملك للواقع الليبي ، بحث مقدم إلى ندوة تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس: 23 - 25 / ديسمبر .

14- الذيب، عوض لبيب فتح الله منصور.(1993)، دراسة مقارنة للتنظيم المهني للمحاسبة و المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة ، و جمهورية مصر العربية ، وضع نموذج ملائم لتنظيم المهنة في مصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الاسكندرية.

15- الجعافرة، محمد مفلح محمد.(2008)، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن .

16- السقا، زيادة و آخرون.(2010)، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الالكتروني للتقارير المالية ، المؤتمر الدولي العلمي السنوي الخامس . www.yaacourse.com

17- السواح، نادر شعبان.(2006)، المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الالكتروني ، الدار الجامعية ، الاسكندرية.

18- ابراهيم عبد الحفيظ . (2000) ، تحديات المراجعة تجاه تنمية صفقات التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً من خلال تأكيدات الثقة في النظم الإلكترونية والثقة في المواقع لجمهور العملاء المتعاملين فيها- دراسة ميدانية استكشافية، مجلة الدراسات المالية والتجارية للعلوم الإدارية، العدد 01 ، السنة العاشرة.



ثانياً - الاجنبية: Reverence

- 1- American Institute Of Certified Public Accountants.(2001), **Electronic Commerce Assurance** , AICPA, www,aicpa.org.
- 2- Burnett , Royce , et af .(2006), **Finance Reports : whay you need XBRL**, Journal Of corporate Accounting & Finance , Jul / Aug.
- 3- Sack. A , Albert. D (2009). **Student Solf Efficacy In Intermediate Accounting:** a tool to Improve Performance and Accounting Change , The Accounting Education Journal ,vo:xx.
- 4- Abu-Musa ,A., (2004) "**Auditing E-business : New Challenges For External Auditors**" The Journal of American Academy of Business, vol. 4, Issue 1-2, March.
- 5- Dahawy et. Al (2005): " **The use of IT in teaching accounting in Egypt** ".
- 6- Chen et. Al.(2010): " **Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates**".





Abstract

This study aimed to identify the most important challenges facing the Libyan External Auditor in the development of accounting systems under the information technology. An applied study was conducted on the Libyan external auditors who are only employed in the city of Benghazi, where the concepts related to information technology and its relation to the concept of external electronic auditing were discussed. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the analytical descriptive method in analysing the study data through a questionnaire prepared for that and was distributed to the sample of the study. The statistical analysis program (SPSS) was used in analysing the data and testing the study dimensions.

The study concluded with the full consensus of the participants in the study sample that the most important challenges of the Libyan External Auditor were problems related to the profession itself, as well as problems related to the scientific and practical rehabilitation of the Libyan External Auditor. The most important recommendations of the study is the need for the existence of real professional bodies capable of organizing the profession without restriction or condition for the renaissance of the profession of review and improvement of the level of performance of the Libyan foreign auditor technology.





الملحق

استبانة الدراسة

الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة.

تحية طيبة و بعد...

نتوجه إليكم بفائق التقدير والاحترام راجين حسن تعاونكم في انجاح هذه الدراسة الميدانية وهي دراسة علمية لمؤتمر علمي ، تهدف لتشخيص و معرفة التحديات التي يواجهها المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية ظل تكنولوجيا المعلومات - بعنوان :

" تحديات المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات

هذه الدراسة إتمام في رافداً مهماً تشكل والتي والبناءة ، الفاعلة بالمشاركة التفضل منكم نأمل

نرجو تعاونكم بتزويدنا بالبيانات اللازمة والضرورية ، من خلال تعبئة هذه الاستبانة والإجابة العلمية الدقيقة على جميع الأسئلة المطروحة ، لما لذلك من أثر جوهري في الوصول إلى نتائج دقيقة وقاطعة يمكن الاعتماد عليها ويمكن تعميمها.

ونوجه عنايتكم أن جميع الإجابات سوف تكون موضع ثقة ، وسوف تعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل عام ، ولن يشار إلى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة على هذه الإجابة على هذه الاستبانة.

مع خالص الشكر والتقدير على تجاوبكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحث

أولاً- البيانات الشخصية :

1- المؤهل العلمي:





- دكتوراه
- ماجستير
- بكالوريوس
- أخرى

2- المؤهل المهني : (يمكنك اختيار أكثر من اجابة):

- شهادة محاسب و مراجع قانوني معتمد (CPA)
- شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA)
- شهادة محاسب و مراجع نظم معلومات معتمد (CISA)
- شهادة المحاسب العربي المعتمد (ACPA)
- شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)
- أخرى .. تتمثل في اجتهادات شخصية في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

3- التخصص العلمي:

- المحاسبة
- تمويل و مصارف
- إدارة أعمال
- اقتصاد

4- الخبرة المهنية:

- اقل من 6 سنوات
- من 6 الى اقل من 10 سنوات
- من 10 الى اقل من 16 سنة
- من 16 الى اقل من 20 سنة
- من 20 سنة فأكثر .

أبعاد الدراسة:

يوجد في هذا القسم مجموعة من الاسئلة ذات العلاقة بتحديات المراجع الخارجي الليبي في تطوير النظم المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات يرجى وضع علامة (X) امام العبارة المناسبة.

البعد الأول- هل هناك مشاكل في تنظيم المهنة تحد من مساهمة المراجع الليبي في تطوير النظم المحاسبية؟

غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	عبارات البعد الأول للدراسة





بشدة					
					1- عدم وجود منظمات مهنية تعمل على تنظيم المهنة ومواكبتها مع مستجدات المهنة.
					2- عدم تطوير شروط مزاوله المهنة لتشمل الزام المراجع بالتفرغ لممارسة المهنة
					3- عدم تطوير قانون 116 للمهنة يحد من مساهمة المراجع في تطوير النظم المحاسبية تكنولوجيا.
					4- عدم وجود دور فاعل لنقابة المحاسبين و المراجعين الليبيين للنهوض بالمهنة.
					5- عدم تطوير شروط مزاوله المهنة لتشمل تأهيل المراجع في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.
					6- عدم قدرة المهنة من حماية نفسها امام الطلب المتوقع من المستفيدين.
					7- عدم وجود قوانين تعزز المهنة وتضمن حماية المراجع من مخاطر تكنولوجيا الملومات.
					8- ظهور شركات المراجعة الاجنبية والسيطرة على الجزء الأكبر من سوق المراجعة الليبية .
					9- عدم ملائمة معايير المراجعة المستخدمة حاليا في قياس أداء الخدمة في ظل التكنولوجيا المتطورة.
					10- عدم توفر إطار ومعايير محاسبية معتمدة بالقواعد والطرق والإجراءات الأمر الذي يجعل المراجع يتخبط في المهنة ويحد من التطوير .
					11- الاختلاف في تطبيق المبادئ و القواعد و الطرق المحاسبية بين الشركات المتماثلة تحد من مساهمة المراجع في تطوير النظم المحاسبية.
					12- ارتفاع نسبة مخاطر التخطيط الكافي لمراجعة الأعمال المالية الإلكترونية.





					13- البيئة القانونية بكوادرها البشرية غير قادرة على حماية حقوق المراجع في ظل تكنولوجيا المعلومات.
					14- مخاطر التوثيق الالكتروني وعدم وجود انظمة حماية عالية الكفاءة لضمان عدم تحريف المعلومات المالية بعد التصديق عليها من المراجع الخارجي الالكتروني.
					15- عدم وجود معايير أداء فنية من أجل قياس أداء التكنولوجيا تتناسب مع تكنولوجيا المعلومات.
					16- عدم قدرة المهنة على حماية نفسها أمام المكاتب الأجنبية المتطورة علميا و تقنيا.
					17- عدم وجود استقرار مؤسسي للمهنة مما ساهم في عدم تكوين جمعيات مهنية و بالتالي عدم تطويرها مما أثر سلبا على خدمات المراجع الليبي تكنولوجيا.

البعد الثاني- هل هناك مشاكل في التأهيل العلمي والعملية تحد من مساهمة المراجع الليبي في تطوير النظم المحاسبية؟

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	عبارات البعد الثاني للدراسة
					1- التعليم التقليدي في الجامعات الليبية غير ملائم للعمل في تكنولوجيا المعلومات
					2- عدم التعاون بين الجامعات ونقابة المراجعين في تبادل الخبرات و المعارف في مجال التعليم المحاسبي الالكتروني
					3- عدم ادراك و اجادة اعضاء هيئة التدريس للمهارات التكنولوجية اللازمة للتعليم المحاسبي الالكتروني.
					4- لا يتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة





					المعرفة الكافية حول التعليم المحاسبي الالكتروني.
					5- لا يوجد تشجيع للتعليم المستمر لزيادة المهارات ومواكبة التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات
					6- لا يعيرون أعضاء هيئة التدريس أي اهتمام لتكنولوجيا المعلومات أثناء التعليم المحاسبي.
					7- عدم التعاون بين الجامعات في تبادل الخبرات و المعارف في مجال التعليم المحاسبي الالكتروني
					8- لا يشمل التعليم المحاسبي بالجامعات البرامج المحاسبية الإلكترونية التي تستعمل في الواقع المهني ضمن المناهج المحاسبية بغرض تقريب الطالب من الواقع المهني.
					9- التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا يعتبر فعال في رفع كفاءة المراجعين.
					10- لا يدرس في التعليم المحاسبي الجامعي مواد تتعلق بتكنولوجيا المعلومات وكيفية التعامل معها مهنيًا.
					11- تخوف اعضاء هيئة التدريس في التقليل من دورهم التعليمي و انتقال دورهم الى مصممي البرمجيات واختصاصي تكنولوجيا المعلومات.
					12- عدم وجود اهتمام بالتعليم المهني المستمر من نقابة او جمعية تتعلق بالمهنة حول تكنولوجيا المعلومات.
					13- عدم وجود برامج مراقبة جودة الأداء المهني ومدى مواكبته لتكنولوجيا المعلومات.
					14- احتكار تقديم الخدمات المهنية من عدد محدود من المكاتب الأجنبية.
					15- نقشي ظاهرة انخفاض الأتعاب المهنية دون المستوى المطلوب من الخدمات المهنية.
					16- تدني مستوى الاهتمام بالمهنة من قبل الحكومة مقارنة بالمهن الأخرى.





					17- عدم اشراك نقابة المراجعين بالندوات و المؤتمرات والورش المهنية التي تقوم بها المؤسسات المالية لمواكبة المستجدات حول المهنة.
--	--	--	--	--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

واخيرا أشكركم جزيل الشكر و الامتنان على وقتكم في تعبئة هذه الاستبانة العلمية

